

مقدمة :

أسفرت الضغوط الاستعمارية على المغرب خلال القرن 19م، عن فرض نظام الحماية الفرنسية و الإسبانية عليه منذ سنة 1912م، وفرض نظام دولي على مدينة طنجة.

✓ فما ظروف فرض نظام الحماية على المغرب؟

✓ وما مراحل الإحتلال العسكري للتراب المغربي؟

✓ وما تجليات و أشكال الاستغلال الإستعماري و انعكاساته على المغرب؟

I. الظروف العامة لفرض الحماية و بنود معاهدة الحماية و الأجهزة الإدارية الاستعمارية:

1. ظروف فرض الحماية على المغرب:

أ. السياق التاريخي الدولي (الخارجي):

- الضغوط الاستعمارية على المغرب في إطار التنافس الإمبريالي.= كالتقارب الفرنسي الإيطالي 1902 ، و الاتفاق الودي الفرنسي الإنجليزي سنة 1904م، أزمة طنجة 1905 ، و مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م، و تسوية 1911 مابين ألمانيا و فرنسا .

- احتلال فرنسا لمدينة الدار البيضاء و وجدة سنة 1907

- وسعت إسبانيا نفوذها في شمال المغرب سنة 1909

-احتلال فرنسا لمدينتي الرباط و فاس سنة 1911.

- السيطرة الفرنسية و الإسبانية على المغرب بدعوى عجزه عن تسديد الديون، إضافة على مساعدته لإنجاز الإصلاحات

- الاتفاق مع إسبانيا سنة 1912 لتحديد مناطق احتلال الدولتين بالمغرب.

ب. السياق التاريخي الداخلي:

-سياسيا: ضعف السلطة المركزية (فترة حكم السلطان مولاي عبد العزيز)، التي واجهت ثورات و تمردات داخلية كثورة بوحمارة و ثورة الريسوني ، مع توالي السلاطين الضعفاء على الحكم في وقت قصير (بيعة المولى عبد الحفيظ بيعة مشروطة).

-اقتصاديا: تزايد حجم القروض الأجنبية، و إقبال كاهل الفلاحين بالضرائب غير الشرعية.. كضريب الترتيب و ضريبة المكوس..

- اجتماعيا : انتشار الجراد و حدوث المجاعات و تزايد الفقر، وكثرة الأمراض و الأوبئة....

= استغلت فرنسا هذا الوضع و أرغمت السلطان مولاي عبد الحفيظ على التوقيع على معاهدة الحماية يوم 30مارس 1912 بفاس. (تعريف نظام الحماية).

2. بنود معاهدة الحماية المفروضة على المغرب : (المورد ص 93)

وقع السلطان المولى عبد الحفيظ و السفير الفرنسي رينو في 30 مارس 1912 على معاهدة الحماية و التي نصت:

— تأسيس نظام جديد بالمغرب يتضمن إصلاحات شاملة و نافعة حسب المنظور الفرنسي.

— احترام المؤسسة السلطانية الشريفة و المقومات الدينية الإسلامية للمغرب.

— تنظيم حكومة مخزنية محلية.

— التفاوض بين إسبانيا وفرنسا حول مصالح البلدين في المغرب .

— احتلال المغرب عسكريا لضمان الأمن و الهدوء في البلاد.

= ورغم أن مفهوم الحماية يحفظ نظريا على استقلال المغرب تحت سيادة السلطان فإن الواقع العملي يعطي السلطة الحقيقية لمؤسسة الإقامة العامة . وكان اول مقيم عام عينته الادارة الفرنسية بالمغرب هو الجنرال ليوطي.

3. مراحل الاحتلال العسكري الأوربي للمغرب و الإستغلال الإداري لمناطق نفوذهم : (الخريطة ص 94 المورد):

أ. مر الاحتلال العسكري الأوربي للمغرب بعدة مراحل:

- قبل 1912 احتلت فرنسا المغرب الشرقي و المناطق الممتدة من الدار البيضاء إلى فاس . في حين استولت إسبانيا على سيدي إفني وبعض أجزاء الريف.

- في الفترة 1914_1912: سيطرت فرنسا على السهول و الهضاب الأطلنتية.

- في الفترة 1914_1920: غزت فرنسا الأطلس المتوسط و الأطلس الكبير.

- في الفترة 1921_1926: استكملت إسبانيا احتلالها للمنطقة الشمالية.

- في الفترة 1931_1934: استكملت فرنسا و إسبانيا السيطرة على المناطق الصحراوية.

ب:كرست الأجهزة الادارية و السياسية بالمغرب في عهد الحماية (1912_ 1956) الاستغلال الإداري:

❖ قسم المغرب إلى ثلاث مناطق نفوذ أجنبي: منطقة النفوذ الدولي في طنجة ، ومنطقة النفوذ الإسباني في أقصى الشمال و الساقية الحمراء و وادي الذهب و طرفاية و إفني، ومنطقة النفوذ الفرنسي في باقي التراب الوطني. (ص 111 الوثيقة 36 مقرر المنار).

❖ تميز التنظيم الإداري في منطقة النفوذ الفرنسي بما يلي :

- على المستوى المركزي : وجود إدارة استعمارية يرأسها المقيم العام الفرنسي الذي كان يصدر القوانين باسم السلطان المغربي، ويشرف على الشؤون الادارية و الدبلوماسية و العسكرية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

تقابلها إدارة مغربية يرأسها السلطان ، و التي ضمت الصدر الأعظم، ووزيري الأوقاف و العدل، و الباشوات بالمدن، و القياد بالقبايل، يعملون على جمع الضرائب.

-على المستوى الجهوي: قسمت منطقة النفوذ الفرنسية الى 7 أقاليم (مناطق مدنية " كالدار البيضاء، الرباط، وجدة") و (مناطق عسكرية " فاس مراكش مكناس أكادير") . يحكم كل منها موظف فرنسي الذي كان يستعين بأجهزة مختلفة منها المجلس الاستشاري الجهوي.

-على المستوى المحلي: قسم كل إقليم الى دوائر قروية أو حضرية يرأس كل منها موظف مغربي يعرف بالقائد أو الباشا.

❖ تميز التنظيم الإداري في منطقة النفوذ الإسباني بما يلي :

مركزيا: كان على رأسها المندوب السامي الإسباني و هو ممثل الحكومة الإسبانية و يتمتع بصلاحيات واسعة ، وتساعده عدة نيابات وهي وزارات الثقافة و التعليم و الأشغال العمومية .

أما جهويا و محليا: فتضم الإدارة المراقب المدني و مصلحة إدارية و تقنية و مصلحة عسكرية والباشا و القائد. يقابله جهاز إداري مخزني يرأسه خليفة السلطان و هو ممثل السلطان في منطقة الحماية الإسبانية ، لكن سلطاته محدودة ويصدر القوانين، ويساعده الصدر الأعظم ووزير المالية و وزير العدل ووزير الأحباس و القاضي و الباشا و القائد.

❖ أجهزة إدارية بمنطقة طنجة الدولية :

- إقرار نظاما دوليا خاص لمدينة طنجة سنة 1923 م
- إقرار مجلس تشريعي يتمتع بتفويض من السلطان مزود بالسلطة التشريعية و التنظيمية
- لجنة مراقبة مؤلفة من قناصل الدول الموقعة على مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906.
- سلطة تنفيذية يمثلها مدير يكون في الوقت نفسه حاكم للمدينة .

4_ تحول نظام الحماية من المراقبة الى الحكم المباشر.

بعد رحيل ليوطي عن المغرب سنة 1925 ، حول نظام الحماية الى حكم مباشر حيث انفردت الادارة الفرنسية باتخاذ القرارات دون الرجوع الى السلطان الذي حصر دور في الإمضاء على الظهائر.

و بتالي أصبحت السلطة بالمغرب مقسمة الى سلطتين: سلطة فعلية بيد المقيم العام، وسلطة شكلية ورمزية بيد سلطان المغرب.

II.آليات و مظاهر الاستغلال الإقتصادي الإستعماري و انعكاساته: